و اقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية

د. عبد الحميد على المقروس
عضو هيئة تدريس : أستاذ مساعد- المحاسبة- قسم محاسبة – جامعة المعرفة- ليبيا
Magrus _71@yahoo.com.
أ. المهند الصويعي ابوالقاسم الحناشي
Mohaned00211@gmail.com
ديوان المحاسبة الليبي

تاريخ الاستلام:
2024/04/09م
القبول:
2024/05/ 02م
تاريخ النشر:
2024/06/ 01م

ملخص البحث:

هدفت الدراسة للتعرف على واقع نظم محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق أهداف الدراسة ، تم استخدم المنهج الوصفي، ومجموعة من الحزم الإحصائية في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تم استخدام استبانة محكمة تم تصميمها وتطويرها اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة، حيث استهدفت الدراسة جميع العناصر العاملة بإدارة المحاسبة والإدارة المالية والأقسام التابعة لها في المصارف التجارية الليبية وعددها (14) مصرفا بمدينة طرابلس ، أما عينة الدراسة تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لتمثيل المجتمع وتم تمثيلهم بعدد(195) موظفا موزعين على ، تم توزيع(195) استمارة استبيان على أفراد العينة، فكان عدد الفاقد في الاستمارات(16) استمارة، استلم منها(179) استمارة، منها(20) استمارة غير صالحة للتحليل، وبذلك يكون عدد(159) استمارة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل أي بنسبة استرجاع(81%)، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS).

وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن معظم المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس تتوفر لديها هياكل تنظيمية واضحة، تحدد اختصاصات ومسؤوليات كل الإدارات والأقسام داخل المصارف، ويتوفر لديها نظام محاسبي ملائم يكفل توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة، وذلك من خلال وجود دفاتر وسجلات محاسبية ومجموعة مستنديه كافية لتوثيق العمليات المالية والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في تسجيل وإثبات كافة العمليات داخل المصارف، وهذا مؤشر جيد وهام يدل

على توافر بعض المقومات اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية، إلا إنه تواجه المصارف عددا من العوائق لعل أبرزهاَ:- لا يوجد دعم كافٍ من الإدارات العليا في المصارف التجارية الليبية ويرجع ذلك إلى القصور في الإنفاق لعقد دورات تدريبية متخصصة للموظفين وتشجيعهم بإشراكهم في المعاهد والجمعيات الدولية المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية، وعدم توفر مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبة التكاليف، المصارف التجارية .

The reality of cost accounting in Libyan commercial banks

Abdelhamid Ali Magrus

Faculty member: Assistant Professor of Accounting - Accounting Department - Almarifa University - Libya

Magrus_71@yahoo.com

AlMohanad. A. A. Alhnashe

Mohaned00211@gmail.com

Received (date): 09/04/2024

Accepted (date): 02/05/2024

Published (date): 01/06/2024

Abstract:

The study aimed to identify the reality of cost accounting systems in Libyan commercial banks, by identifying the availability of the basic elements for the application of cost accounting tools in Libyan commercial banks.

To achieve the objectives of the study, the descriptive approach and a set of statistical packages were used in analyzing the results of the study and testing its hypotheses. A tight questionnaire was used that was designed and developed based on previous studies and the theoretical framework of the study. The study targeted all the elements working in the Accounting and Financial Management Department and its departments in the Libyan commercial banks, numbering (14) banks in Tripoli. As for the study sample, a simple random sample method was used to represent the community and they were represented by (195) employees distributed to the sample members. (195) questionnaire forms were distributed to the sample members. The number of missing forms was (16) forms, of which (179) forms were received, of which (20) forms were not valid for analysis. Thus, (159)

completed and reconciled forms were used for analysis, i.e. with a retrieval rate of (81%), and the data were analyzed using the statistical program (SPSS).

The most important results of the study showed that most Libyan commercial banks in Tripoli have clear organizational structures that define the competencies and responsibilities of all departments and sections within banks, and have an appropriate accounting system that ensures the provision of the necessary financial data and information, through the existence of accounting books and records and a sufficient documentary group to document financial operations and rely on electronic systems to register and prove all operations within banks. This is a good and important indicator that indicates the availability of some of the necessary elements for the application of cost accounting tools in Libyan commercial banks. However, banks face a number of obstacles, the most prominent of which is the lack of sufficient support from senior management in Libyan commercial banks due to the lack of spending to hold specialized training courses for employees and encourage them to participate in international institutes and associations specialized in the field of banking cost accounting, and the lack of an appropriate set of statistical and analytical books that serve the purposes of management in planning, control and decision-making.

Keyword: Cost Accounting Systems, Commercial Banks.

المقدمة:

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الأساسي، لأنها تحفظ الأموال وتحركها، وتسهل انتقالها وتداولها، وتخطط لاستثمارها وتنميتها، وتحتل المصارف مكان الصدارة في توجيه اقتصاديات الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني، وقد أصبح تقدم الأمم يقاس بمدى تغلغل واتساع النظم المصرفية فيها، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في طبيعة ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف من خلال ارتباط القطاعات المختلفة بالقطاع المصرفي حيث يوفر هذا القطاع الأموال اللازمة لتسهل عمليات مزاولة جميع الأنشطة (الهاشمي، 2010).

ولغرض تحقيق أهدافها في مجال الربح والاستمرارية أصبح لزاماعلى إدارة المصرف أن تبحث عن السبل والوسائل المنافسة لتخفيض تكلفة الخدمات المقدمة لزبائنها مع الحفاظ على عنصر الجودة أو النوعية، ولعل من أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف هو أن تسعى إدارة المصرف لتخفيض تكاليف الخدمات المقدمة للزبائن.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تطبيق نظام تكاليف مناسب يمكنها من قياس تكلفة وحدة الخدمة التي تمكنها من المنافسة مع المصارف الأخرى، وكذلك تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها في كونها من الدارسات التي يتطلبها الواقع العملي وذلك من خلال أهمية قطاع المصارف ودوره في الاقتصاد الوطني، فهي تبحث في أحد المواضيع المهمة وهو مدى توافر مقومات تطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية والتي تعمل على توفير قياس سليم للتكاليف، يؤدي إلى توفير معلومات تكاليفية تحليلية دقيقة توفر أساس ملائم لإدارة المصارف بمستوياتها المختلفة لتقييم الأنشطة واتخاذ القرارات الإدارية الملاءمة مما يعزز تحسين أداء الأعمال المصرفية لتعبئة وتخصيص الموارد المصرفية بكفاءة لتمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا والتي تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار وفتح آفاق واسعة لتطوير العملية الإدارية وزيادة فاعليتها.

مشكلة البحث:

أن القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في توفير الأدوات التمويلية اللازمة لتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، فعلى المستوى المحلي أن دخول المصارف الأجنبية ومساهمتها في بعض المصارف التجارية القائمة، شرعت معظم المصارف في وضع استراتيجيات للتطوير والتحديث، حتى تتمكن المصارف الوطنية من المنافسة بالداخل والخارج (إدارة البحوث والإحصاء، 2016)، وفي المقابل تم تحرير العملات التي تتقاضاها المصارف على الخدمات التي تقدمها إلى

عملائها، وكذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع اعتباراً من نهاية سنة 2005، كما تم تحرير أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية اعتباراً من بداية الربع الثاني لسنة 2007، وأصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم (1) لسنة 2013م، في شأن منع المعاملات الربوية، بحيث يمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ويبطل بطلاناً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة، ونتج إلغاء الفوائد تجميد السلف الاجتماعية والإقراض في المصارف التجارية الليبية (الجريدة الرسمية، 2013)، بالإضافة إلى ذلك أصبحت التكاليف غير المباشرة تشكل النسبة الأعلى والأهم في هيكل التكلفة بعد الاعتماد المتزايد على اقتناء الأصول التقنية كبديل للعمل المباشر، كلها عوامل أدت إلى اتجاه المصارف التجارية الليبية للبحث عن موارد للإيراد بهدف تعظيم العائد على الأموال المستثمرة، مما يستدعي ذلك ضرورة قياس تكلفة هذه الخدمات للوقوف على ربحيتها.

ونظراً لأهمية البيانات التي يقدمها نظام محاسبة التكاليف لإدارات المصارف التجارية والتي تعتبر الأساس في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بتحديد أسعار الخدمات المصرفية المقدمة فيها، حيث إن تحديد تكلفة الخدمات المقدمة في المصارف ومن ثم تحديد أسعارها بشكل دقيق وسليم سينعكس على الوضع التنافسي للمصارف في الوصول لإشباع رغبات العملاء من الخدمات المختلفة، ما يعمل على تحقيق هدف الربح والذي يعتبر المحدد لاستمرارية المصرف في تقديم خدماته (المدهون، 2015).

إن ظهور نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة نقطة تحول في حساب التكاليف وتخصيصها على المنتجات وانسجاما مع التطورات المعاصرة، ونظراً لتوافر المقومات الأساسية لتطبيق هذا النظام في المصارف التجارية الليبية وهذا ما أكدته دراسة كلاً من (الفيتوري، 2007)، (حمودة، وآخرون، 2014)، إلا أنه وباستقراء واقع المصارف التجارية الليبية نلاحظ افتقارها للتطبيق الفعلي والفعال لنظم التكاليف، حيث إن عدم تطبيق نظم التكاليف ينتج عنه اتخاذ قرارات إدارية خاطئة وهدر للمال العام (العمراني، 2016).

وبناء على ما سبق فقد تولد التساؤل الرئيسي التالي:/ ما هو واقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية؟

وسيتم الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية وللإجابة على ذلك تم إعداد التساؤلات الفرعية التالية:-

- ما مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية؟
- ما مدى توافر نظم محاسبية تفي بأغراض محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية؟

- ما مدى توافر تكنولوجيا المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية؟
- ما مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية؟
- ما مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق أدوت محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية لما لها من أهمية ودور في رفع كفاءة الخدمات المقدمة وزيادة القدرة التنافسية للمصارف من خلال الوصول إلى بيانات تكلفة أكثر ملاءمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت نظام محاسبة التكاليف في قطاع المنشآت الخدمية، وأوردها مرتبة حسب البعد الزمني (التاريخي) من الأقدم إلى الأحدث.

1. (Witherite and Kim, 2006) بعنوان:("Implementing Activity-based Costing in the Banking Industry. Bank Accounting and Finance.

تناولت الدراسة تطبيق نظام تحديد التكلفة عل أساس النشاط في قطاع الخدمات، واستعرض من خلالها تصميم النظام في المصارف التجارية، والصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيقه وترى الدارسة أن المصارف قادرة على تحديد إيراداتها لكنها غير قادرة على تحديد تكلفة كل منتج أو خدمة أدت إلى حصول هذه الإيرادات، كما أن هناك ازدواجية في تنفيذ أنشطة المصرف، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيقه وذلك لأنه الخيار المنطقي في قطاع المصارف لتحقيقه العديد من المنافع، مثل تحديد تكلفة المعاملات نتيجة التخصيص الكفؤ للتكاليف، والقدرة على تتبع التكاليف الخاصة بالعملاء من خلال فهم أفضل للتكاليف المرتبطة بأداء الأنشطة، وكذلك القدرة على قياس ربحية العميل، وانعكاساته الإيجابية في القدرة على تحسين عملية صنع القرار، ومساعدة المصارف على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2. دراسة (الفيتوري، 2007) بعنوان: مدى توفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية الليبية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العاملة في ليبيا ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة فرضية رئيسية واحدة، وعدد سبع فرضيات فرعية، تناولت المقومات اللازمة لتطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط وتم اختيار الإدارات العامة للمصارف التجارية العامة في ليبيا وعدد خمسة إدارات كمجتمع للدراسة من حيث تم اختيار عدد (60) فرعاً من فروع المصارف التجارية العامة كعينة دراسة، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات اللازمة من عينة الدراسة وتحليل هذه البيانات باستخدام حزمة من الأدوات الإحصائية (Minitab) وكذلك(Spss).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن معظم المصارف التجارية العامة الليبية تتوافر لديها هياكل تنظيمية واضحة يمكن من خلالها فصل التخصصات وتحديد المسؤوليات وتوضيح كل الإدارات والأقسام داخل المصرف مما يساعد على تحديد كل الأنشطة التي تقوم بها كل إدارة أو قسم بشكل دقيق وواضح وكذلك توفر نظام محاسبي متكامل، وذلك من خلال احتفاظها بالدفاتر والسجلات المحاسبية العامة والتحليلية واستخدام الميكنة في عملياتها، وكذلك توفر الكوادر الوظيفية المؤهلة والمتخصصة وذات الخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي مما يدعم ويسهل من إمكانية تطبيق هذا المدخل بهذه المصارف.

3. دراسة (حمودة، وآخرون، 2014) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف العاملة في ليبيا.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف العاملة في ليبيا، والمزايا التي يحققها ذلك النظام في حالة تطبيقه فعلاً، وما هي الصعوبات التي تحول دون تطبيقه في حال إقرار ذلك من قبل إدارة المصرف، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت جميع المصارف العاملة في ليبيا ويصل عددها إلى واحد وعشرين مصرفاً، حيث تم توفير بيانات الدراسة عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي أربع محاور رئيسية، يغطي الأول معلومات عن المستجيب وعن المصرف، أما المحور الثاني فيغطي الفقرات المتعلقة بمقومات نظام التكاليف المبني على الأنشطة، والمحور الثالث يتعلق بالفقرات المعنية بالمزايا التي يحققها النظام في حالة تطبيقه، أما المحور الرابع فيختص بالصعوبات التي قد تحول دون تطبيق هذا النظام.

واستخدم الباحثون في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، بالإضافة إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها اختبار كأي تربيع.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- عدم تطبيق غالبية المصارف العاملة في ليبيا لنظام التكاليف المبني على الأنشطة على الرغم من توافر معظم المقومات الأساسية لتطبيقه والاعتراف بالمزايا العديدة التي يحققها النظام عند تطبيقه فعلاً، حيث تواجه المصارف عدة صعوبات من وجهة نظر أفراد العينة تحول دون تطبيق النظام، أبرزها عدم توافر الكوادر المؤهلة والخبرات العلمية، وعدم وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد بالمصرف.

4. دراسة (المدهون، 2015) بعنوان: مدى اعتماد المصارف التجارية على معلومات نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور المعلومات التي يوفرها نظام محاسبة التكاليف في مساعدة إدارات المصارف التجارية العاملة في فلسطين في تحديد أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، ومعرفة العوامل المؤثرة في تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية، وأساليب تحديد أسعارها، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، قام الباحث باتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي في تحدد المشكلة وصياغة فرضيات الدراسة، حيث استهدفت الدراسة البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وتم استثناء البنوك الإسلامية والأجنبية، حيث بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في فلسطين 14 بنكاً تجارياً، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على جميع الموظفين في الإدارات العامة الذين يشغلون المراكز الوظيفية(مدير عمليات مصرفية، مدير مالي، مراقب مالي، رئيس قسم المحاسبة) حيث بلغ عددهم (56) موظفاً، وقد تم توزيع الاستبانة عليهم وتم استرداد(51) استبانة، وتم استبعاد عدد(4) استبيانات غير محققة لشروط قبولها، وتم قبول عدد(47)استبانة أي بسبة 83.9%، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(spss).

وتوصلت الدراسة إلى:- أن غالبية المصارف التجارية العاملة في فلسطين لا تستخدم معلومات نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية، كما تواجه المصارف العديد من المعوقات التي تمنع وصول المعلومات المناسبة لمتخذي قرارات التسعيرة.

5. دراسة (عمران، 2016) بعنوان: معوقات تطبيق نظم التكاليف الفعالة في المصارف التجارية الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوائق التي تحول دون تطبيق نظم تكاليف فعالة، والتعرف أثر عدم تطبيق على كلاً من القرارات الإدارية والموارد المتاحة، ولتحقيق ذلك تم صياغة ثلاث فرضيات رئيسية، وتم اختيار مفردات عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من جميع المصارف التجارية الليبية وعددها 15 مصرفاً تجارياً، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نقص وعي الإدارة العليا بأهمية تطبيق نظام

تكاليف فعال يعتبر العائق الأهم الذي يعيق تطبيق النظام، وقد تم التوصل إلى أنه ينتج عن عدم تطبيق النظام قرارات إدارية خاطئة، وهدر للموارد المتاحة .

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

تتفق هذه الدراسة مع سابقاتها في توضيح المفهوم العام لأدوات التكاليف ومدى الحاجة لها، وأثرها على القرارات الإدارية وخاصة السياسات التسعيرية، وكذلك توضيح أثر وأهمية البيانات التي تقدمها أدوات التكاليف الحديثة لمتخذي القرارات ومدى حاجة الإدارة للبيانات الدقيقة التي تقدمها.

وفي حين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت العوامل والمقومات المؤثرة على فعالية أنظمة التكاليف المطبقة في المنشآت الصناعية والخدمية وأهمية ومقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط الذي يعتبر من أدوات التكاليف الحديثة في مختلف القطاعات، سواء أكانت هذه الدراسات في البيئة الخارجية أو البيئة المحلية، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن سابقاتها في كونها تتناول واقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية، وبيان أهم المقومات الأساسية التي تساعد في تطبيق أدوات محاسبة التكاليف، نظراً لدور المعلومات التي توفرها في مساعدة إدارات المصارف التجارية في تحديد أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة وزيادة القدرة التنافسية.

ملامح نظام التكاليف في المصارف التجارية

مقدمة:

تم تطوير مفاهيم محاسبة التكاليف بصفة أساسية للتطبيق في الشركات الصناعية، فاستخدام وسائل محاسبة التكاليف يمكن تحديد تكلفة المخزون من الإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام المطلوب لأغراض المحاسبة المالية في الشركات الصناعية، ويتمثل الاختلاف بين محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية والمؤسسات المالية في المواد الخام، ففي المؤسسات المالية فإن المواد الخام هي فقط الأموال التي تقدم أو يقترضها العملاء.

كما أنها لا تنتج منتجاً ملموساً فالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية قد تكون تقديم خدمة التأمين، الإدارة المالية، تقديم تسهيلات الإقراض والإيداع وبالتالي فإن تحديد التكلفة في هذه المؤسسات تختلف عنه في الشركات الصناعية حيث تؤثر السرعة في توفير المنتج أو تقديم الخدمة على التكلفة أو الربحية، وهذا يرجع إلى القيمة الزمنية للنقود ومستوى الخدمة المقدمة للعميل كأحد مكونات الخدمة أو المنتج.

كل هذه الأمور أوجدت عوامل ضغط كبيرة على متخذي القرار وأدت إلى خلق الحاجة إلى أنظمة معلومات حول تكاليف العمليات المختلفة وعوائد الاستثمارات التي تدعم القرار الإداري مما يمكن البنوك من إعداد استراتيجيتها وخططها وصولا إلى معادلة تسعيرية مناسبة لتلك الخدمات (عوض،2009، ص56).

وعرف (المدهون،2015، ص106) محاسبة التكاليف في المصارف:- بأنها ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بتجميع وتحديد وتحليل وتفسير بيانات التكاليف لكل إدارة أو قسم في المصرف وتبويبها حسب مراكز التكلفة وتحليلها ليساعد إدارة المصرف في القيام بعمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المناسبة وتقييم الأداء.

2-3 وظائف المصارف:

تتعدد وتتنوع وظائف المصارف وتحاول من خلال القيام بوظائفها إلى تعزيز ثقة العملاء بها، وتعزيز مركزها المالي، ويمكن توضيح هذه الوظائف حسب التالي (أبوعودة،2010، ص47):

- قبول الودائع: وتعد هذه الوظيفة الأهم للمصرف، وتتنوع الودائع لتتلاءم مع احتياجات العملاء ويمكن تقسيم هذه الودائع إلى ودائع جارية (تحت الطلب)، وودائع ادخارية، وودائع لأجل بإخطار، وودائع لأجل ثابتة.
- منح التسهيلات الائتمانية: وهي وسيلة من الوسائل التي يستخدمها البنك في توظيف ما لديه من أموال وذلك من أجل الحصول على عوائد مجزية.
- الاستثمار: وهي وسيلة أخرى من وسائل توظيف الأموال حيث تقوم المصارف باستثمار هذه الأموال في مصارف أخرى من أجل الحصول على فوائد أعلى، أو استثمارها في سوق الأسهم والسندات.
- المتاجرة بالعملات الأجنبية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان وإجراء الحوالات المالية.
- تقدم المصارف التجارية تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية منها سداد المدفوعات نيابة عن الغير، وإدارة أعمال وممتلكات للمتعاملين.
- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها من خلال قيامها بتلقي طلبات الاكتتاب في هذه الأسهم وفي بعض الأحيان ضمان هذا الاكتتاب حيث تعمد إلى شراء ما قد يزيد من أوراق مالية بعد عملية الاكتتاب.
- إجراء الحوالات المالية بالأساليب الإلكترونية الحديثة وإصدار البطاقات الائتمانية.
- خلق النقود وهي من أهم الوظائف التي تميز عمل المصارف التجارية عن المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، وذلك نظرا لتعامل هذه المصارف بالودائع الجارية التي تقوم بوظيفة خلق النقود في المجتمع.

استخدام نظام التكاليف في المصارف

من أهم العوامل التي أدت إلى استخدام نظام التكاليف في المصارف

(عبد الرحمن،2016، ص89):

1. زيادة مصروفات التشغيل في البنوك بصفة عامة مما يؤكد الحاجة إلى تحقيق الرقابة على هذه المصروفات عن طريق تحديد المصروفات الخاصة بكل قسم من أقسام البنك ومقارنته بأقسام النشاط الأخر.
2. توسع البنوك التجارية في الخدمات التي تؤديها إلى عملائها مثل سداد فواتير الكهرباء.
3. قيام بعض البنوك في الخارج برفع سعر الفائدة على بعض أنواع الودائع فما تكلفة هذه الخدمات.
4. قيام بعض البنوك بتقديم القروض المختلفة إلى المشروعات العامة والخاصة مما يستلزم معرفة وتحديد تكلفة عنصر التمويل لكل نوع من أنواع القروض.
5. المنافسة للحصول على الودائع وبخاصة الجارية منها، مما يتطلب القيام بالتسعير المناسب للخدمات المصرفية.
6. الانتشار الكبير للخدمات المصرفية غير المستندة إلى الأموال(الرصيد) مثل خدمات معالجة البيانات.
7. تطوير نظم التحول الآلي للأموال والاتجاه نحو الودائع الجارية ذات الفائدة.

أهمية تطبيق نظام التكاليف في المصارف التجارية

تنبع أهمية نظام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية من خال اعتبارها نظاماً منهجياً متكاملاً قادراً على إنتاج نوع محدد من المعلومات الأساسية اللازمة لمساعدة الإدارة في المصارف للقيام بوظائفها المختلفة، حيث يتم الإثبات الفعلي أو التاريخي للأحداث ذات الطابع التكليفي والتي يتم استخراجها من الوثائق والمستندات وتتم عملية الإثبات في السجلات والدفاتر المخصصة للتكاليف، بما يضمن تطبيق الرقابة على التكاليف وتحديد ربحية الأنشطة سواء المنفذة أو المخططة(المدهون،2015، ص107).

أهداف نظام التكاليف في المصارف التجارية

تهدف نظم التكاليف في البنوك التجارية إلى القيام بما يلي (ابوعواد،2008، ص26):

1. قياس تكلفة المنتج:

ويقصد بالمنتج كل خدمة يقدمها البنك لعملائه، وكذلك قياس تكلفة الإدارات والأقسام المختلفة التي يضمنها البنك، ونظرا لطبيعة النشاط المصرفي القائم على تقديم الخدمة والتي تتصف بأنها غير ملموسة تجعل من قياس التكلفة أصعب من المنتجات الملموسة، فقياس تكلفة الخدمة المصرفية يستلزم عناية خاصة بسبب حساسية العمل المصرفي

وارتباطه بعوامل صعبة القياس مثل جودة الخدمة المقدمة ومستوى إنجازها أكثر من ارتباطها بعوامل كمية قابلة للقياس بسهولة.

2.الرقابة على عناصر التكاليف:

إن عملية الرقابة على التكاليف مرتبطة بشكل كبير بتحديد التكلفة سواء للأقسام آو الخدمات حيث تكون هناك خطط موضوعه مقدماً ومن ثم تقارن التكاليف الفعلية مع ما هو مخطط له مسبقاً وبيان الفرق بينهما ليتم تقصي أسبابه وتحديد المسؤولين عنه لكي يتم اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة، ويلقى على عاتق المديرين اتخاذ نوعين أساسيين من القرارات المهمة في مجال رقابة التكاليف في المصارف، أولهما قرارات الحصول على المدخلات بأقل تكلفة ممكنة بدون الإخلال بشروط المواصفات المناسبة وثانيهما استهلاك أقل عدد ممكن من وحدات الخدمات وذلك في إطار تحقيق أهداف المصرف، وحتى تتم عملية الرقابة لابد من تقسيم المصرف إلى وحدات تنظيمية تسمى مراكز مسؤولية، وكذلك يجب توفير نظام معلومات ملائم وفعّال ليتم توفير المعلومات الملاءمة في الوقت المناسب.

3. المساعدة في ترشيد القرارات الإدارية:

تعتمد الإدارة عند اتخاذها للقرارات الإدارية المختلفة على جزء كبير من المعلومات التي تقدمها محاسبة التكاليف فمثلا عند قيام إدارة البنك بدراسة فتح فرع جديد فإنها تحتاج إلى العديد من المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية مثل النفقات الرأسمالية اللازمة للفرع والنفقات التشغيلية وحجم الاستثمار اللازم كما تساهم في عملية التخطيط من خلال وضع الموازنات التقديرية لتقدير حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة.

استخدامات المعلومات التي يوفرها نظام التكاليف في المصارف التجارية

يمكن حصر هذه الاستخدامات في المجالات الآتية (عمران،2016، ص78):

1- قياس ربحية الأنشطة المصرفية:

نظراً لقيام المصرف بتقديم العديد من الخدمات، لذلك يجب تقدير الربح الخاص بكل خدمة، حتى يمكن تقويم أداء كل خدمة على حدة واتخاذ القرار المناسب المتعلق بجدوى ومساهمة هذه الخدمة في أعمال المصرف، حيث إنه لم يعد هناك هامش الربح الكبير الذي يغطي خسارة خدمة معينة من ربحية خدمات أخرى.

2- تسعير الخدمات المصرفية:

إن الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه تعتبر المصدر الرئيسي لإيراداته، لذا يتوقف نجاح المصرف في تحقيق أهدافه على مدى نجاح إدارته في وضع الاستراتيجية السعرية المناسبة لخدماته المصرفية، وتعتبر تكلفة الخدمة

المصرفية من أهم العوامل المحددة لسعرها، وبالقدر الذي ينجح فيه المصرف في تخفيض تكلفة خدماته المصرفية مع المحافظة على مستواها بالقدر الذي يكون نجاحه في تحقيق مزايا سعرية تنافسية.

3- اتخاذ قرارات التوسع أو الانكماش في الخدمات المصرفية المستقبلية:

إن على المصارف التعرف على العائد الذي تحققه من تخصيص جزء من مواردها الحالية للحصول على عوائد في المستقبل، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من القرارات بأنها قرارات دراسة جدوى الخدمات المصرفية، مثل (قرارات إنشاء فروع للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية أو قرارات إلغاء بعض الفروع القائمة)، وعملية إنشاء فرع جديد يجب أن يوجد له ما يبرره اقتصادياً مثل مقابلة احتياجات منطقة معينة للخدمات المصرفية، أو وجود منافسة قوية، كما أن قرار فتح فرع جديد يخلق معه تكاليف عدة ثابتة، بغض النظر عن حجم النشاط في الفرع، مثل تكاليف العقارات التي يشغلها الفرع والأجهزة والمرتبات، وقرار إغلاق فرع أو إلغاء خدمة لا تقل أهميته عن قرار إنشاء فرع أو تقديم خدمة، لأن مثل هذه القرارات لها أثرها على استراتيجية المنافسة، فيجب عند اتخاذ مثل هذه القرارات أن لا تكون عشوائية، وإنما تكون مبنية على معلومات وتقارير تكاليفية والتي يوفرها نظام التكاليف المناسب لمثل هذه القرارات.

الصعوبات التي تواجه تطبيق نظم التكاليف في المصارف التجارية

عند قيام المصارف بتطبيق محاسبة التكاليف على أنشطتها وخدماتها واجهت بعض الصعوبات أهمها ما يلي(أرباب،2020، ص134):

أ- مشكلة القياس:

إن المنتج في المصارف هو خدمة وقد تختلف من فترة لأخرى ومن عميل لآخر والتغيرات قد تكون طفيفة جداً وقد تكون كبيرة وبالتالي ستكون هناك صعوبة في تحديد الأساس الذي توزع في ضوئه مدخلات الإنتاج على الخدمات، وذلك بسبب الاعتماد على العنصر البشري مما يجعل من أمر معايرة التكلفة أمراً صعباً.

ومما يزيد الأمر صعوبة اشتراك أكثر من قسم في تأدية الخدمة للعميل فمثلاً صرف حوالة واردة فلابد من اشتراك قسم الحوالات مع قسم الصندوق لإنجاز هذه العملية، وقد يؤدي قسم واحد عدة خدمات، إن تتبع بنود التكاليف لحصرها وقياسها كخدمة مقدمة للعميل وكمنتج نهائي فيه الكثير من الصعوبة في نشاط المصارف.

ب- أسلوب التحليل المعياري:

في المصارف هناك صعوبة بالغة في تحديد علاقة فنية واضحة بين المدخلات والمخرجات، وذلك بسبب الاعتماد على العنصر البشري في تأدية الخدمات المختلفة، مما جعل من أمر معايرة التكاليف أمراً صعباً.

ج- صعوبة تحديد تكلفة الأموال التي ساهمت في تحقيق إيراد معين:

يصعب على المصارف توزيع تكلفة الأموال على الأنشطة المصرفية المختلفة، بهدف تحديد ربحية هذه الأنشطة، فعلى عكس المنشأة الصناعية يجد المصرف صعوبة في أن يحدد مسبقا مجال استخدام مادته الخام، وهي الأموال، فمع تساوي قيم الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادر تمويل مختلفة، فإن تكلفة كل دينار منها ليست بالتأكيد متساوية، فتكلفة الدينار مثلاً من الودائع الجارية تختلف عن تكلفة الدينار من ودائع التوفير، وتختلف عن تكلفة الدينار من القروض الأجنبية، الأمر الذي يسبب مشكلة لدى المصرف في قياس تكاليف كل نشاط من أنشطته وبالتالي قياس ربحية كل نشاط منها على حدة (الفيتوري، 2007، ص32).

الإطار العملي للدراسة

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، لكونه أنسب المناهج العلمية المناسبة لموضوع الدراسة، وذلك باتخاذ المسح الاجتماعي كأسلوب مناسب له، إذ يهتم بالدراسة في الظروف الاجتماعية في مجتمع معين، وذلك بقصد تجميع الحقائق وعرضها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج المرتبطة بها(الشريف، 2014: 38).

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين لجمع البيانات:

البيانات الثانوية: تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال ما ورد من مراجع وكتب وأبحاث ذات صلة، بالإضافة إلى الدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة وأي مراجع يرى الباحث أنها تسهم في آراء الدراسة بشكل علمي.

البيانات الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة، والذي صمم خصيصاً لهذا الغرض، حيث وزع على أفراد الدراسة المتمثلة في أفراد عشوائية من موظفي إدارة المحاسبة بعدد من المصارف التجارية بمدينة طرابلس، وتم جمع وتفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وذلك للوصول إلى دلالات أخرى، ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع وأهداف الدراسة.

مجالات الدراسة:

إن وضع حدود الدراسة أمر ضروري في البحوث العلمية، وذلك لتجنب دخول الأفكار والمتغيرات والمعلومات التي قد تشوش ذهن القارئ وتشمل مجالات الدراسة الآتي:

المجال الموضوعي: يتمثل في دراسة تقييمية عن واقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية للتعرف على مدى توفر مقومات تطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية.

المجال المكاني: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس.

المجال البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من العاملين بإدارة المحاسبة والإدارة المالية والذين لهم علاقة بموضوع الدراسة في عدد من المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة على العاملين بإدارة المحاسبة والإدارة المالية والأقسام التابعة لهم في عدد من المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس، وقد بلغ عددهم (398) موظفا موزعين على المصارف وفق الجدول (4-2).

جدول (4-2) مجتمع الدراسة

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	الموظفين في إدارة المحاسبة والمالية
1	مصرف الجمهورية*	1969	79
2	مصرف التجاري الوطني	1970	64
3	مصرف الوحدة	1970	62
4	مصرف الصحاري	1964	61
5	مصرف شمال أفريقيا	1997	32
6	مصرف الخليج الأول الليبي	2008	8
7	مصرف التجارة والتنمية	1995	24
8	مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	2003	20
9	مصرف الإجماع العربي	2004	8
10	مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	2007	14
11	مصرف الوفاء	2004	11
12	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	2007	7
13	مصرف التجاري العربي(التضامن)	2007	3
14	مصرف المتوسط	2006	5
	المجموع		398

اتبع الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ولغرض تحديد حجم العينة الممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً لضمان درجة عالية من الموضوعية وبنسبة خطأ (5%)، فقد تم حساب حجم العينة وفق المعادلة الآتية:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{398} + \frac{0.05^2}{1.96^2}} = 195$$

جدول (4-3) إجراءات توزيع الاستبيان لعينة الدراسة

عينة الدراسة	الاستمارات الموزعة	الفاقد	نسبة الفاقدة من الموزعة	المسترجعة	الاستمارات غير الصالحة	الاستمارات الخاضعة للتحليل	نسبة الصالحة من الموزعة
195	195	16	%8	179	20	159	%82

بناءً على ذلك تم توزيع (195) استبانة وقد استغرق توزيعها أربعة أسابيع على أفراد العينة، فكان عدد الفاقد في الاستمارات (16) استمارة أي بنسبة فاقد (8%)، استلم منها (179) استمارة، منها (20) استمارة غير صالحة للتحليل، وبذلك يكون عدد (159) استمارة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، نسبة استرجاع بلغت (82%)، وهي نسبة جيدة كما هو موضح في الجدول (4-3).

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، والذي يعد أسلوباً مناسباً في مثل هذه الدراسات لجمع البيانات وآراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي تمثل "فقرات الاستبيان"، والتي تقدم لهم في صفحات محددة تسمى استمارة استبيان، يتم إعدادها وتصميمها لتشكل أداة الدراسة لقياس متغيرات الدراسة، والوصول إلى حقائق علمية حولها (حميدان،2002، ص47).

مقاييس الدراسة

يجيب أفراد العينة عن عبارات بنود الاستبيان بالمحور وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتم تحديد أوزان عبارات الاستبيان للمحاور على النحو الآتي: خمس نقاط للإجابة (موافق بشدة)، أربع نقاط للإجابة (موافق)، وثلاث نقاط (موافق إلى حد ما)، ونقطتين للإجابة (غير موافق)، ونقطة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) (ذياب، 2005: 76).

تم حساب فترات الأوزان لمعرفة فترة المتوسط الحسابي لكل رأي في البنود حيث كان طول الفترة المستخدمة هي (5/ 4=0.8)، وبذلك تكون فترة الإجابة (غير موافق بشدة)، تكون من 1 إلى 1.79، وهكذا لبقية الأوزان وكما هو موضح بالجدول (4-4).

جدول (4-4): تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط الحسابي

المتغيرات	المتوسط الحسابي	مستوى التطبيق
1	1.79--1.00	غير موافق بشدة
2	2.59--1.80	غير موافق
3	3.39---2.60	موافق إلى حد ما
4	4.19---3.40	موافق
5	5.00---4.20	موافق بشدة

صدق وثبات مقاييس الدراسة:

قبل إجراء التحليل واختيار الفرضيات تم التأكد من موثوقية الاستبيان المستخدم، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة صدق وثبات الاستبيان، وهناك نوعان يستخدمان لقياس ثبات وصدق الاستبيان هما: صدق أداة الدراسة، وثبات أداة الدراسة (محفوظ، 2009: 62-64).

أولا: صدق المحكمين (الصدق الظاهري):-

يستخدم أسلوب صدق المحكمين بهدف التأكد من مدى صلاحية الاستبيان، وملاءمته لأغراض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والمختصين بالموضوع قيد الدراسة،

ويطلب منهم إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى صدق وصلاحية كل فقرة من عبارات الاستبيان، ومدى ملاءمته لقياس ما وضعت لقياسه، ووصف الموضوع الذي أعدت من أجل الدراسة فيه(ذياب، 2005).

ثانياً: ثبات أداة الدراسة (الاستبيان):-

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تأثرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقام الباحث بقياس ثبات الاستبيان على عينة استطلاعية حجمها (25) فرداً، تم حساب الثبات الاستبيان على العينة بطريقتين:

-طريقة ألفا كرونباخ:

بعد توزيع الاستبيان على العينة الاستطلاعية تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان مجتمعة (0.824)، بينما تراوحت قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات بكل بند على حدة من "0.743" إلى "0.883" وهذا دليل كافي على أن الاستبيان يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (4-5).

جدول (4-5) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان لعينة الاستطلاعية

الرقم	البند	عدد العبارات	معامل الثبات
1	مدى تو افر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية	6	0.762
2	مدى تو افر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية	12	0.822
3	مدى تو افر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية	9	0.743
4	مدى تو افر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية	5	0.883
5	مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية	8	0.802
6	الدراسة الكلية: و اقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية	40	0.824

-عرض وتحليل وتفسير البيانات الشخصية للدراسة:

بعد القيام بالخطوات اللازمة لتجهيز البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان، وتهيئتها لعملية التحليل الإحصائي، تم القيام بإجراء عرض لبيانات الدراسة الميدانية وتحليل وصفي لها، باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، وذلك لبيان خصائص مفردات الدراسة ووصف متغيراتها وذلك على النحو التالي:

المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-8) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات الدراسة حسب المستوى العلمي

ت	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
1	دكتوراه	2	1%
2	ماجستير	8	5%
3	بكالوريوس	127	79%
4	دبلوم عالي تجاري	19	12%
5	دبلوم متوسط تجاري	3	2%
	المجموع	**159**	**100%**

يتضح من خلال الجدول رقم(4-8) أن أفراد عينة الدراسة ممن كان مستواهم التعليمي (بكالوريوس) بلغت نسبتهم (79%) وهي أعلا نسبة في مفردات عينة الدراسة، في حين كان (19) فرداً من عينة الدراسة مستواهم التعليمي(دبلوم عالي تجاري) ونسبتهم (12%)، في حين من كان مستواهم التعليمي (ماجستير) قد بلغت نسبتهم (5%)، أما من كان مستواهم (دبلوم متوسط تجاري) بلغت نسبتهم (2%) من مفردات عينة الدراسة، بينما من كان مستواهم (دكتوراه) بلغت نسبتهم (1%) من مفردات عينة الدراسة ويتضح من هذه النتيجة أن ما نسبته (85%) من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات عليا (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه)؛ وهذا يعزز من إمكانية الاعتماد على آراء وإجابات عينة الدراسة.

حسب التخصص:

جدول (4-9) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات الدراسة حسب التخصص

ت	التخصص	التكرار	النسبة المئوية
1	محاسبة	117	74%
2	تمويل	29	18%
3	إدارة أعمال	3	2%
4	اقتصاد	10	6%
	المجموع	159	100%

يوضح الجدول رقم (4-9) توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص، حيث تبين أن غالبية مفردات عينة الدراسة كان تخصصهم "محاسبة" حيث بلغ عددهم (117) فرداً أي ما نسبته(74%) من إجمالي أفراد الدراسة وتؤكد هذه النسبة إمكانية استيعاب وتطبيق المشاركين في الدراسة لنظام التكاليف، في حين كان (29) فرداً من فئة تخصص "تمويل ومصارف" ما نسبته (18%)، بينما نسبة قليلة جدا من ضمن أفراد عينة الدراسة تخصص " اقتصاد"، "إدارة أعمال" (6%) و(2%) على التوالي، ونلاحظ أن هناك تنوع في أفراد عينة الدراسة وفق التخصص وبنسب متفاوتة وهذا يساعد في الحصول على رأي أكثر من تخصص فيما يخص موضوع الدراسة.

حسب مدة سنوات الخبرة:

جدول (4-10) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب مدة سنوات الخبرة.

ت	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 5 سنوات	21	13%
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	74	47%
3	من 11 إلى أقل من 15 سنة	34	21%
4	من 15 إلى أقل من 20 سنة	18	11%
5	20سنة فأكثر	12	8%
	المجموع	159	100%

بالنظر في الجدول (4-10) يتضح أنه توجد نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة ممن خبراتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات بلغ (47%)، في حين كان عدد الأفراد الذين خبراتهم الوظيفية من 11 إلى أقل من 15 سنة بلغ (34) فرداً ما نسبته (21%)، وعدد الأفراد الذين خبراتهم الوظيفية من 15 إلى أقل من 20 سنة كان (18) فرداً بنسبة (11%)، بينما عدد الأفراد الذين خبراتهم الوظيفية أكثر من 20 سنة فأكثر كان (12) فرداً بنسبة (8%) بينما عدد الأفراد الذين خبراتهم الوظيفية أقل من 5 سنوات كان (21) فرداً بنسبة (13%)، يلاحظ وجود سنوات خبرة متفاوتة بين أفراد عينة الدراسة، كما أن ممن خبرتهم (10) سنوات فأكثر قد بلغت نسبتهم (40%) وهي نسبة جيدة، تعزز من إمكانية الاعتماد على إجاباتهم فيما يخص موضوع الدراسة.

المسمى الوظيفي:

جدول (4-11) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات الدراسة حسب الإدارة العامة

ت	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
1	مدير عام	2	1%
2	مدير إدارة محاسبة	11	7%
3	مدير إدارة العمليات المصرفية	4	3%
4	مدير الإدارة المالية.	6	4%
6	موظف بإدارة المحاسبة.	111	69%
7	موظف بالإدارة المالية	25	16%
	المجموع	159	100%

يوضح الجدول رقم(4-11) توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الإدارة العامة التابع لها، حيث تبين أن غالبية مفردات عينة الدراسة هم من " موظف بإدارة المحاسبة " حيث بلغ عددهم (111) فرداً ما نسبته(69%) من

إجمالي أفراد الدراسة، في حين كان (25) فرداً من " موظف بالإدارة المالية " ما نسبته (16%)، بينما نسبة قليلة جدا من ضمن أفراد عينة الدراسة هم من " مدير الإدارة المالية ومدير إدارة العمليات المصرفية " (4%) و(3%) على التوالي، ونلاحظ أن هناك تنوع في أفراد عينة الدراسة وفق الإدارات التابعين لها وبنسب متفاوتة وهذا يساعد في الحصول على رأي أكثر من تخصص فيما يخص موضوع الدراسة.

تقييم و اقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية:

يحتوي هذا المحور على عدد (40) عبارة، تبين تقييم واقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية وذلك من حيث مدى توافر مقومات تطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس من وجهة نظر عينة الدراسة، من خلال استطلاع آراء العينة، وقد صنفت هذه العبارات إلى (5) بنود، وتم ترتيب العبارات بكل بند بالمحور وفق المتوسط الحسابي (العبارة الأعلى متوسط هي في المرتبة الأولى) وكانت نتائج التحليل الإحصائي للعبارات بكل بند وفق الآتي:

أولاً-التحليل الإحصائي لتقييم بند مدى تو افر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية:

يحتوي هذا البند على (6) عبارات، تبين تقييم مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس من وجهة نظر عينة الدراسة، من خلال استطلاع آراء العينة، كما يوضحها الجدول رقم (4-12).

وقد تبين من الجدول الآتي: عبارة (يتوفر لدى مصرفكم هيكل تنظيمي معتمد ومكتوب) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق تماما) وتساوي (79%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.79) في اتجاه (موافق تماما) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.41).

جاءت عبارة (يحدد الهيكل التنظيمي بمصرفكم إدارات وأقسام المصرف تحديداً واضحا) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق تماما) وتساوي (77%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.70) في اتجاه (موافق تماما) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.58).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (يحدد الهيكل التنظيمي بمصرفكم مسؤوليات ومهام كل وحدة إدارية في مختلف المستويات الإدارية) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.19) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.75).

جدول (4-12) تقييم مدى تو افر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية

ب	الفقرة	العدد	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يتوفر لدى مصرفكم هيكل تنظيمي معتمد ومكتوب.	159	0	0	0	33	126	4.79	0.41	موافق بشدة	1
			0%	0%	0%	21%	79%				
2	يحدد الهيكل التنظيمي بمصرفكم إدارات وأقسام المصرف تحديداً واضحا.	159	0	0	10	27	122	4.70	0.58	موافق بشدة	2
			0%	0%	6%	17%	77%				
3	يحدد الهيكل التنظيمي بمصرفكم مسؤوليات ومهام كل وحدة إدارية في مختلف المستويات الإدارية.	159	0	5	17	80	57	4.19	0.75	موافق	3
			0%	3%	11%	50%	36%				
4	يوفر الهيكل التنظيمي بمصرفكم درجة مناسبة من اللامركزية مما يساهم في تسهيل إجراءات وأساليب العمل.	159	54	5	72	16	12	2.54	1.26	غير موافق	5
			34%	3%	45%	10%	8%				
5	أن تقسيم العمل والتخصص في مصرفكم يتلاءم مع طبيعة عمل الإدارات والأقسام المختلفة.	159	0	15	98	23	23	3.34	0.84	موافق إلى حد ما	4
			0%	9%	62%	14%	14%				

6	تتناسب المسؤوليات الموكلة إلى الإدارات والأقسام مع السلطات الممنوحة لهم.	159	50	25	72	0	12	2.36	1.15	غير موافق	6
			31%	16%	45%	0%	8%				
المتوسط الحسابي للمحور الأول: مدى تو افر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية								3.66	0.5	مو افق	14%

بينما في المرتبة السادسة والأخيرة جاءت عبارة (تتناسب المسؤوليات الموكلة إلى الإدارات والأقسام مع السلطات الممنوحة لهم)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق إلى حد ما) وتساوي (45%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.36) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.15).

كما يبين الجدول (4-12) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس من وجهة نظر آراء عينة الدراسة قد بلغ (3.66) وبانحراف معياري (0.5) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات البند في اتجاه (موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (14%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (86%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (موافق).

يلخص الباحث بان هناك توافر في بعض عبارات بند الهياكل التنظيمية بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس من وجهة نظر عينة الدراسة أهمها: يتوفر لدى مصارف عينة الدراسة هيكل تنظيمي معتمد ومكتوب، يحدد إدارات وأقسام المصرف تحديداً واضحا، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة التي قام بها (الفيتوري،2007)، إلا أن هناك قصورا في توافر بعض العبارات بالبند أهمها: الهيكل التنظيمي لا يوفر درجة مناسبة من اللامركزية مما ساهم في عرقلة إجراءات وأساليب سير العمل، كما أن المسؤوليات الموكلة إلى الإدارات والأقسام لا تتناسب مع السلطات الممنوحة لهم.

البند الثاني- مدى تو افر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية: يحتوي هذا البند على (12) عبارة، بهدف التعرف على مدى توافر نظم محاسبية تفي بأغراض تطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد تبين من الجدول الآتي: عبارة (يعمل مصرفكم على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل سنة مالية) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق تماما) وتساوي (82%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (4.79) في اتجاه (موافق تماما) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.48).

جاءت عبارة (يعمل مصرفكم على إعداد موازين مراجعة بصفة دورية (يومية، شهرية، نصف سنوية، سنوية)) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (62%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.91) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.61).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (يتم تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية بصورة منتظمة من فترة إلى أخرى) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق إلى حد ما) وتساوي (49%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.53) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري(0.82).

في حين جاءت عبارة (يوجد بمصرفكم نظام محاسبي مكتوب ومعتمد) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (33%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.45) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.52).

جدول (4-13) تقييم مدى تو افر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية

ب	الفقرة	العدد	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يوجد بمصرفكم نظام محاسبي مكتوب ومعتمد.	159	31	20	5	53	50	3.45	1.52	موافق	4
			19%	13%	3%	33%	31%				
2	يتوفر بمصرفكم مجموعة مستندية يمكن من خلالها تتبع تكلفة العمليات المصرفية.	159	46	25	65	17	6	2.45	1.13	غير موافق	10
			29%	16%	41%	11%	4%				

3	يوجد لدى مصرفكم دليل حسابات (آلي أو مكتوب).	159	35	5	33	58	28	3.25	1.39	موافق إلى حد ما	6
			22%	3%	21%	36%	18%				
4	يمكن من خلال دليل الحسابات المعمول به تتبع الأنشطة التي يترتب عليها تكاليف.	159	86	22	30	10	11	1.98	1.27	غير موافق	11
			54%	14%	19%	6%	7%				
5	يوجد لدى مصرفكم يومية عامة مع مجموعة مناسبة من اليوميات المساعدة.	159	0	55	16	71	17	3.31	1.06	موافق إلى حد ما	5
			0%	35%	10%	45%	11%				
6	يوجد لدى مصرفكم أستاذ عام مع مجموعة مناسبة من دفاتر الأستاذ المساعدة.	159	0	77	10	55	17	3.08	1.12	موافق إلى حد ما	7
			0%	48%	6%	35%	11%				
7	يوجد لدى مصرفكم مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.	159	98	28	17	5	11	1.76	1.19	غير موافق بشدة	12
			62%	18%	11%	3%	7%				
8	يعمل مصرفكم على إعداد موازين	159	0	0	37	99	23	3.91	0.61	موافق	2
			0%	0%	23%	62%	14%				

	مراجعة بصفة دورية (يومية، شهرية، نصف سنوية، سنوية).									
9	يعمل مصرفكم على إعداد موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية.	159	26 16%	44 28%	51 32%	21 13%	17 11%	2.74	1.19	موافق إلى حد ما	9
10	يعمل مصرفكم على إعداد تقارير مرحلية وربع سنوية ونصف سنوية.	159	37 23%	11 7%	67 42%	27 17%	17 11%	2.85	1.25	موافق إلى حد ما	8
11	يعمل مصرفكم على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل سنة مالية.	159	0 0%	0 0%	5 3%	23 14%	131 82%	4.79	0.48	موافق بشدة	1
12	يتم تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية بصورة منتظمة من فترة إلى أخرى.	159	0 0%	10 6%	78 49%	48 30%	23 14%	3.53	0.82	موافق	3
	المتوسط الحسابي للمحور الثاني: مدى تو افر نظم محاسبية تفي بأغراض تطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية							3.09	0.71	مو افق إلى حد ما	23%

بينما جاءت عبارة (يمكن من خلال دليل الحسابات المعمول به تتبع الأنشطة التي يترتب عليها تكاليف)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق تماما) وتساوي (54%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.98) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.27).

بينما في المرتبة الأخيرة جاءت عبارة (يوجد لدى مصرفكم مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق تماما) وتساوي (62%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (1.76) في اتجاه (غير موافق تماما) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.19).

كما يبين الجدول (4-13) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى توافر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أراء عينة الدراسة قد بلغ (3.09) وبانحراف معياري(0.71) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات البند في اتجاه (موافق إلى حد ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (23%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (77%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (موافق إلى حد ما).

يلخص الباحث بان هناك توافر في بعض عبارات بند النظم المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس من وجهة نظر عينة الدراسة أهمها: تعمل المصارف على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل سنة مالية، كما أنها تعمل على إعداد موازين مراجعة بصفة دورية (يومية، شهرية، نصف سنوية، سنوية)، إلا أن هناك قصورا في توافر البعض الآخر بالبند أهمها: لا تتوفر بالمصارف مجموعة مستندية يمكن من خلالها تتبع تكلفة العمليات المصرفية، دليل الحسابات المعمول به لا يمكن الاعتماد عليه في تتبع الأنشطة التي يترتب عليها تكاليف، لا توجد لدى معظم المصارف مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

البند الثالث- مدى تو افر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية: يحتوي هذا البند على (9) عبارات، بهدف التعرف على مدى توافر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد تبين من الجدول الآتي: عبارة (يعتمد مصرفكم بشكل رئيسي على الحاسوب والمعالجة الآلية للبيانات المالية) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق تماما) وتساوي (55%)، وأن متوسط

إجابات أفراد الدراسة يساوي(4.55) في اتجاه (موافق تماما) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.50).

جاءت عبارة (سرعة الحصول على البيانات المالية وتوفيرها عند الحاجة إليها) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق تماما) وتساوي (50%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(4.26) في اتجاه (موافق تماما) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.89).

في حين جاءت في المرتبة الثالثة عبارة (يتم تغطية جميع أنشطة مصرفكم من خلال الأنظمة الفرعية المختلفة (المنظومات)) وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (60%) وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.91) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.70).

جدول (4-14) تقييم مدى تو افر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية.

ب	الفقرة	العدد	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يعتمد مصرفكم بشكل رئيسي على الحاسوب والمعالجة الآلية للبيانات المالية.	159	0	0	0	71	88	4.55	0.50	موافق بشدة	1
			0%	0%	0%	45%	55%				
2	يتم تغطية جميع أنشطة مصرفكم من خلال الأنظمة الفرعية المختلفة (المنظومات).	159	0	5	32	95	27	3.91	0.70	موافق	3
			0%	3%	20%	60%	17%				
3	عند تقديم المعلومات الأساسية يعتمد مصرفكم	159	0	0	53	90	16	3.77	0.62	موافق	5
			0%	0%	33%	57%	10%				

	بشكل أساسي على مخرجات المعالجة الآلية للبيانات المالية.									
4	التقنية المستخدمة في مصرفكم تحدد بدقة الأنشطة التي يتم استنفادها وعدد ونوع المحركات التي تزيد من التكاليف.	159	53	49	52	0	5	2.09	0.97	غير موافق	9
			33%	31%	33%	0%	3%				
5	التقنية المستخدمة في مصرفكم تقوم بالتنسيق والمراقبة للتدفقات المختلفة من الخدمات والعمالة والأنشطة الإضافية الأخرى.	159	52	36	66	0	5	2.18	1.00	غير موافق	8
			33%	23%	42%	0%	3%				
6	إجراء قيود التسوية وقيود الإقفال وإعداد القوائم المالية.	159	20	65	68	0	6	2.42	0.85	غير موافق	7
			13%	41%	43%	0%	4%				
7	سرعة الحصول على البيانات المالية وتوفيرها عند الحاجة إليها.	159	0	11	15	54	79	4.26	0.89	موافق بشدة	2
			0%	7%	9%	34%	50%				
8	المرونة والقابلية للتطوير من خلال إجراء التعديلات	159	0	0	104	55	0	3.35	0.48	موافق إلى حد ما	6
			0%	0%	65%	35%	0%				

	والإضافات اللازمة بسهولة.									
9	لدى مصرفكم المعدات التقنية (أجهزت حاسوب، شبكات، برامج، أدوات اتصال) اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف	159	0 0%	0 0%	47 30%	96 60%	16 10%	3.81	0.60	موافق	4
المتوسط الحسابي للمحور الثالث: مدى تو افر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية.								3.48	0.45	موافق	27%

بينما جاءت عبارة (التقنية المستخدمة في مصرفكم تحدد بدقة الأنشطة التي يتم استنفادها وعدد ونوع المحركات التي تزيد من التكاليف)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق إلى حد ما) (وغير موافق تماما) وتساوي (33%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.09) في اتجاه (غير موافق) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.97).

كما يبين الجدول (4-14) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى توافر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات) اللازمة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر آراء عينة الدراسة قد بلغ(3.48) وبانحراف معياري (0.45) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات البند في اتجاه (موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (13%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (87%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (موافق).

يلخص الباحث بان هناك توافر في بعض عبارات بند تكنولوجية المعلومات(أنظمة المعلومات) اللازمة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة أهمها: هناك سرعة في الحصول على البيانات المالية وتوفيرها عند الحاجة إليها، تعتمد المصارف بشكل رئيسي على الحاسوب والمعالجة الآلية للبيانات المالية، إلا أن هناك قصورا في توافر بعض العبارات بالبند أهمها:- التقنية المستخدمة في المصارف لا تحدد بدقة الأنشطة التي يتم استنفادها وعدد ونوع المحركات التي تزيد من التكاليف، ولا تقوم بالتنسيق والمراقبة للتدفقات المختلفة من الخدمات والعمالة والأنشطة الإضافية الأخرى، كما لا يتم إجراء قيود للتسوية وقيود الإقفال وإعداد القوائم المالية آلياً.

البند الرابع- مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية: يحتوي هذا البند على (5) عبارات، بهدف التعرف على مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد تبين من الجدول الآتي: إن عبارة (يمتلك العاملون في مصرفكم كفاءة عالية من المؤهلات العلمية الملاءمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (87%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(4.01) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.36).

جاءت عبارة (توجد برامج تدريب فعالة لإكساب الموظفين درجة عالية من الجودة في مجال العمل المصرفي) في المرتبة الثانية من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (57%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي (3.64) في اتجاه (موافق) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري(0.58).

جدول (4-15) تقييم مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية.

ب	الفقرة	العدد	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	يمتلك العاملون في مصرفكم كفاءة عالية من المؤهلات العلمية الملاءمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف.	159	0	0	10	138	11	4.01	0.36	موافق	1
			0%	0%	6%	87%	7%				
2	توجد خطط واضحة للتعيين بمصرفكم.	159	0	48	62	38	11	3.08	0.90	موافق إلى حد ما	3
			0%	30%	39%	24%	7%				
3	توجد معايير محدد لكل وظيفة داخل مصرفكم لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة.	159	0	83	47	24	5	2.69	0.84	موافق إلى حد ما	5
			0%	52%	30%	15%	3%				
4	توجد برامج تدريب فعالة لإكساب الموظفين درجة عالية من الجودة في مجال العمل المصرفي.	159	0	22	30	90	17	3.64	0.85	موافق	2
			0%	14%	19%	57%	11%				
5	يمتلك الأفراد العاملون	159	0	16	138	5	0	2.93	0.36	موافق إلى حد ما	4
			0%	10%	87%	3%	0%				

	في مصرفكم الخبرات الكافية اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف.										
المتوسط الحسابي للمحور الرابع: مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية.								2.67	0.50	موافق إلى حد ما	19%

بينما في المرتبة الأخيرة جاءت عبارة (توجد معايير محدد لكل وظيفة داخل مصرفكم لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (52%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(2.69)في اتجاه (موافق إلى حد ما) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري(0.36).

كما يبين الجدول (4-15) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر آراء عينة الدراسة قد بلغ (3.67) وبانحراف معياري (0.50) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات البند في اتجاه (موافق إلى حد ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (19%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (81%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (موافق إلى حد ما).

يلخص الباحث بان هناك توافر في بعض عبارات بند الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر آراء عينة الدراسة أهمها: العاملون في المصرف يمتلكون كفاءة عالية من المؤهلات العلمية الملاءمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف، كما هناك برامج تدريب فعالة لإكساب الموظفين درجة عالية من الجودة في مجال العمل المصرفي، إلا أن هناك قصور في توافر بعض العبارات بالبند أهمها: إن بعض الأفراد العاملون في المصارف لا يمتلكون خبرات كافية لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف، قصور في معايير بعض الوظائف داخل المصارف.

البند الخامس- مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية: يحتوي هذا البند على (8) عبارات، بهدف التعرف على مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد تبين من الجدول الآتي: إن عبارة (تتيح الإدارة عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين بمصرفكم) جاءت في المرتبة الأولى من بين عبارات البند، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق إلى حد ما) وتساوي (60%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(3.01) في اتجاه (موافق إلى حد ما) وهو أكبر من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (1.00).

جدول (4-16) تقييم مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية.

ب	الفقرة	العدد	غير موافق تماما	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب
1	تتيح الإدارة عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين بمصرفكم.	159	21	5	95	27	11	3.01	1.00	موافق إلى حد ما	1
			13%	3%	60%	17%	7%				
2	الإنفاق في سبيل الحصول على معدات حديثة تساعد على تطبيق أدوات تكاليفية.	159	0	35	113	11	0	2.85	0.52	موافق إلى حد ما	3
			0%	22%	71%	7%	0%				
3	استقطاب الكفاءات العلمية والعملية الكافية لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف فى مصرفكم.	159	6	49	99	5	0	2.65	0.61	موافق إلى حد ما	4
			4%	31%	62%	3%	0%				
4	الاستعانة بخبراء ومحاسبين من خارج المصرف.	159	0	31	112	16	0	2.91	0.54	موافق إلى حد ما	2
			0%	19%	70%	10%	0%				
5	الاطلاع الدائم على برامج محاسبة التكاليف فى المصارف العالمية.	159	79	58	16	6	0	1.68	0.80	غير موافق بشدة	5
			50%	36%	10%	4%	0%				
6	الاشتراك	159	126	33	0	0	0	1.20	0.41	غير	8

	المنتظم في الجمعيات العالمية لمحاسبة التكاليف.		79%	21%	0%	0%	0%			موافق بشدة
7	الاستشارات المتخصصة فى مجال محاسبة التكاليف المصرفية.	159	126 79%	27 17%	6 4%	0 0%	0 0%	1.25	0.51	غير موافق بشدة 6
8	تشجيع الموظفين على الاشتراك في الجمعيات والمعاهد الدولية المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية.	159	131 82%	22 14%	6 4%	0 0%	0 0%	1.21	0.49	غير موافق بشدة 7
	المتوسط الحسابي للمحور الخامس: مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية.							2.10	0.35	غير موافق 17%

في حين جاءت عبارة (تشجيع الموظفين على الاشتراك في الجمعيات والمعاهد الدولية المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية) في المرتبة السابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق تماما) وتساوي (82%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.21) في اتجاه (غير موافق تماما) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.49).

بينما في المرتبة الأخيرة جاءت عبارة (الاشتراك المنتظم في الجمعيات العالمية لمحاسبة التكاليف)، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق تماما) وتساوي (79%)، وأن متوسط إجابات أفراد الدراسة يساوي(1.20) في اتجاه (غير موافق تماما) وهو أقل من(3) المتوسط الافتراضي وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم بالدراسة، وبانحراف معياري (0.41).

كما يبين الجدول (4-16) أن المتوسط الحسابي الكلي لتقييم مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر آراء عينة الدراسة قد بلغ (2.10) وبانحراف معياري (0.17) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع عبارات البند في اتجاه (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف

(17%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (83%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (غير موافق).

يلخص الباحث بان هناك قصور في توافر بعض العبارات بالبند أهمها: لا يوجد اشتراكاً منتظماً في الجمعيات العالمية لمحاسبة التكاليف، عدم تشجع الإدارة للموظفين في الاشتراك في الجمعيات والمعاهد الدولية المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية، لا تدعم الإدارة الاستشارات المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية، وكذلك أن الإدارة العليا لا يوجد لديها إطلاع دائم ومتابعة لبرامج محاسبة التكاليف في المصارف العالمية.

ملخص تقيم و اقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية:

يبين الجدول(4-17) أن المتوسط الحسابي الكلي لواقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية من حيث مدى توافر المقومات الأساسية لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية من وجهة نظر عينة الدراسة قد بلغ (3.02)، وبانحراف معياري (0.63) ويدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات هذا البند في اتجاه (موافق إلى حد ما)، وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما أن معامل الاختلاف (21%)، مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتفاقاً بنسبة (79%) على أن اتجاهات أفراد الدراسة لهذا البند كانت في اتجاه (موافق إلى حد ما).

ولتحديد أكثر البنود توافرا في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر عينة الدراسة، نجد في المرتبة الأولى بند (هياكل تنظيمية) بمتوسط حسابي (3.66)، ثم تليها في المرتبة الثانية بند (تكنولوجيا المعلومات) بمتوسط حسابي(3.48)، ثم تليها في المرتبة الثالثة(نظم محاسبية) بمتوسط حسابي (3.09)، ثم تأتي رابعاً (الكفاءات المؤهلة) بمتوسط حسابي (2.67)، بينما لم يتحقق توفر بند (دعم الإدارة العليا) بمتوسط حسابي(2.10).

جدول (4-17) ملخص تقيم واقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية.

الرقم	البند	المتوسط	الانحراف المعياري	الاختلاف	الترتيب	الاتجاه
1	مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.	3.66	0.50	14%	1	موافق
2	مدى توافر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.	3.09	0.71	23%	3	موافق إلى حد ما
3	مدى توافر تكنولوجية المعلومات (أنظمة المعلومات اللازمة) بالمصارف التجارية الليبية.	3.48	0.45	13%	2	موافق

4	مدى توافر الكفاءات المؤهلة علمياً والمدربة بالمصارف التجارية الليبية.	2.67	0.50	19%	4	موافق إلى حد ما
5	مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية.	2.10	0.35	17%	5	غير موافق
الدراسة الكلية: و اقع محاسبة التكاليف في المصارف التجارية الليبية.		**3.02**	**0.63**	**21%**	**مو افق إلى حد ما**	

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من المهم قبل البدء في اختبار الفرضيات أن يتم تحديد الآتي:

1- أن درجة الثقة المتبعة في هذه الدراسة 95%، وبذلك تكون قيمة مستوى المعنوية المعتمدة بها0.05.

2- تم الاختبار من خلال المقارنة بين مستوى المعنوية المعتمدة(0.05) وقيمة مستوى المعنوية المشاهدة أو المحسوبة.

3- يتم اتخاذ القرار الإحصائي بقبول الفرضية البديلة، ورفض الفرضية الصفرية في حالة أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية لهذه الدراسة، ويساوي 0.05.

وقد استخدم الباحث اختبار(t) للعينة الواحدة، لاختبار كل من فرضية

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص على: ما مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم H_0 (الفرضية الصفرية):** لا تتوفر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.
- **فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة):** تتوفر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور "ما مدى توافر الهياكل التنظيمية بالمصارف التجارية الليبية"، ولاختبار (t) اختبار t.Test للعينة الواحدة حيث تم اختبار فرضية العدم (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أنتج اختبار (t-test) أن قيمة الوسط الحسابي الإجمالي للبند "ما مدى توافر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية" من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ (3.66) درجات من 5 درجات، كما في الجدول رقم (4-17)، ويدل على اتجاه عينة الدراسة في اتجاه (موافق)، كما أن قيمة t المحسوبة (41.61) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من t الجدولية(1.645) (درجة الحرية 158، 0.05)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من

مستوى الدالة المعتمدة (0.05) عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى قبول الفرضية **البديلة H_1** والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه تتوافر معظم عبارات الهياكل التنظيمية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.

جدول (4-18): نتائج اختبار(t) حول ما مدى تو افر هياكل تنظيمية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة	النتيجة
159	3.66	0.5	41.61	0.000	0.05	قبول الفرضية البديلة

الفرضية الرئيسية الثانية: تنص على: ما مدى توافر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم H_0 (الفرضية الصفرية)**: لا تتوفر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.
- **فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة)**: تتوفر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور "ما مدى توافر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية"، ولاختبار (t) اختبار t.Test للعينة الواحدة حيث تم اختبار فرضية العدم (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أنتج اختبار (t-test) أن قيمة الوسط الحسابي الإجمالي للبند ما مدى توافر نظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية" من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ (3.09) درجات من 5 درجات، كما في الجدول رقم (4-18)، ويدل على اتجاه عينة الدراسة في اتجاه (موافق إلى حد ما)، كما أن قيمة t المحسوبة (19.36) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من t الجدولية (1.645) (درجة الحرية 158، 0.05)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من مستوى الدالة المعتمدة (0.05) عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى قبول الفرضية **البديلة H_1** والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه تتوافر معظم عبارات النظم المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.

جدول (4-19): نتائج اختبار(t) حول ما مدى تو افرنظم محاسبية واضحة بالمصارف التجارية الليبية.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة	النتيجة
159	3.09	0.71	19.36	0.000	0.05	قبول الفرضية البديلة

الفرضية الرئيسية الثالثة: تنص على: ما مدى توافر تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم H_0 (الفرضية الصفرية):** لا تتوفر تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية.
- **فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة):** تتوفر تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور "ما مدى توافر نظم تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية"، ولاختبار (t) اختبار t.Test للعينة الواحدة حيث تم اختبار فرضية العدم (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أنتج اختبار (t-test) أن قيمة الوسط الحسابي الإجمالي للبند ما مدى توافر تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية" من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ (3.48) درجات من 5 درجات، كما في الجدول رقم (4-20)، ويدل على اتجاه عينة الدراسة في اتجاه (موافق)، كما أن قيمة t المحسوبة (41.67) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من t الجدولية (1.645) (درجة الحرية 158، 0.05)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من مستوى الدالة المعتمدة (0.05) عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى قبول الفرضية **البديلة H_1** والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه تتوافر معظم عبارات تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.

جدول (4-20): نتائج اختبار(t) حول ما مدى تو افرنظم تكنولوجية المعلومات بالمصارف التجارية الليبية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة	النتيجة
159	3.48	0.54	41.67	0.000	0.05	قبول الفرضية البديلة

الفرضية الرئيسية الرابعة: تنص على: ما مدى توافر الكفاءات المؤهلة علميا والمتدربة بالمصارف التجارية الليبية، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم H_0 (الفرضية الصفرية):** لا تتوفر كفاءات مؤهلة علميا ومتدربة بالمصارف التجارية الليبية.
- **فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة):** تتوفر كفاءات مؤهلة علميا ومتدربة بالمصارف التجارية الليبية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور "ما مدى توافر الكفاءات المؤهلة علميا والمتدربة بالمصارف التجارية الليبية"، ولاختبار (t) اختبار t.Test للعينة الواحدة حيث تم اختبار فرضية العدم (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2) بمعنى (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أنتج اختبار (t-test) أن قيمة الوسط الحسابي الإجمالي للبند ما مدى توافر الكفاءات المؤهلة علميا والمتدربة بالمصارف التجارية الليبية" من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ (3.48) درجات من 5 درجات، كما في الجدول رقم (4-21)، ويدل على اتجاه عينة الدراسة في اتجاه (موافق)، كما أن قيمة t المحسوبة (17.05) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أكبر من t الجدولية (1.654) (درجة الحرية 158، 0.05)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.000. وهي أقل من مستوى الدالة المعتمدة (0.05) عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى قبول الفرضية **البديلة H_1** والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه تتوافر معظم عبارات بند الكفاءات المؤهلة علميا والمتدربة بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.

جدول (4-21): نتائج اختبار(t) حول ما مدى تو افر الكفاءات المؤهلة علميا والمتدربة بالمصارف التجارية الليبية.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة	النتيجة
159	2.67	0.50	17.05	0.000	0.05	قبول الفرضية البديلة

الفرضية الرئيسية الخامسة: تنص على: ما مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية، ولاختبار هذه الفرضية فإنه يمكن صياغتها وفق الآتي:

- **فرضية العدم H_0 (الفرضية الصفرية):** لا يوجد دعم كافي من الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية.

- **فرضية البديل H_1 (الفرضية البديلة)**: يوجد دعم كافي من الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية..

لاختبار الفرضية الرئيسية الخامسة، تم إدخال إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور " ما مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف "، ولاختبار (t) اختبار t.Test للعينة الواحدة حيث تم اختبار فرضية العدم (H_0) مقابل الفرضية البديلة (H_1) من خلال مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع المتوسط الحسابي للاختبار (2.07) بمعنى (غير موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي.

أنتج اختبار (t-test) أن قيمة الوسط الحسابي الإجمالي للبند "ما مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف " من وجهة نظر عينة الدراسة بلغ (3.48) درجات من 5 درجات، كما في الجدول رقم (4-22)، ويدل على اتجاه عينة الدراسة في اتجاه (موافق)، كما أن قيمة t المحسوبة (1.015) (الإشارة موجبة تعني أكبر من 2) وهي أقل من t الجدولية (1.645) (درجة الحرية 158، 0.05)، وكذلك قيمة مستوى المعنوية المحسوبة Sig=0.312. وهي أكبر من المستوى الدالة المعتمدة (0.05) عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى قبول الفرضية **الصفريةH_0** والتي تدل على اتجاه أفراد الدراسة متفقون على أنه لا تتوافر معظم عبارات بند مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.

جدول (4-22): نتائج اختبار(t) حول مدى دعم الإدارة العليا لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف بالمصارف التجارية الليبية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمدة	النتيجة
159	2.67	0.50	1.015	0.312	0.05	قبول الفرضية الصفرية

النتائج والتوصيات

النتائج

1- إن معظم المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس تتوفر لديها هياكل تنظيمية واضحة تحدد اختصاصات ومسؤوليات كل الإدارات والأقسام داخل المصارف وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الفيتوري،2007) وهذا مؤشر جيد وهام يدل على توافر بعض المقومات اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف في المصارف التجارية، إلا أن هناك قصورا في تحقيق هذا البند وفق أراء عينة الدراسة تمثل في أن الهياكل التنظيمية لا توفر درجة مناسبة من اللامركزية مما يساهم في عرقلة إجراءات وأساليب سير العمل، كما أن المسؤوليات الموكلة إلى الإدارات والأقسام لا تتناسب مع السلطات الممنوحة لهم.

2- يتوفر لدى المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس نظام محاسبي ملائم يكفل توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف، وذلك من خلال وجود دفاتر وسجلات محاسبية ومجموعة مستنديه كافية لتوثيق العمليات المالية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة(بأذيب،2011)، إلا أنه يوجد قصور

في هذا البند يتمثل في عدم توفر مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

3- أن كافة المصارف التجارية الليبية تتوفر لديها الأنظمة الإلكترونية اللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف، حيث يتم الاعتماد على الحاسب الآلي في تسجيل وإثبات كافة العمليات، وذلك نتيجة المنافسة الشديدة بين المصارف وخلق الرغبة في اقتناء أحدث الأجهزة والبرمجيات لتحقيق درجة عالية من الدقة والسرعة في إنجاز العمليات وتحسين الاتصال بين الفروع والإدارات والأقسام المختلفة في المصرف، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من (حامد،2005)، (الوشاح،2010).

4- إن معظم المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس تمتلك الكفاءات العلمية المؤهلة والمدربة في مجال العمل المصرفي واللازمة لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عمران، 2016).

5- لا يوجد دعم كافٍ من الإدارات العليا في المصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف, وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (المدهون،2011)، ويرجع ذلك حسب أراء عينة الدراسة إلى القصور في الإنفاق لعقد دورات تدريبية متخصصة للموظفين وتشجيعهم بإشراكهم في المعاهد والجمعيات الدولية المتخصصة في مجال محاسبة التكاليف المصرفية، والاطلاع على برامج محاسبة التكاليف في المصارف العالمية لتنمية قدراتهم الوظيفية.

التوصيات:

1- على المصارف التجارية الليبية اعتماد هياكل إدارية حديثة يتم من خلالها تحديد المستويات الوظيفية والوظائف التي تنطوي تحتها، والاختصاصات المناظرة لكل وظيفة، ومهام هذه الوظائف ومسئولياتها، ووصف نظري وعملي لها، واشتراطات محددة لشاغلي هذه الوظائف، وأدلة عمل مكتوبة لكيفية إنجاز الأعمال المتعلقة بكل منها.

2- التأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما سينعكس بالإيجاب على وظائف الإدارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتبني العمل بأدوات محاسبة التكاليف.

3- على المصارف التجارية الليبية العمل على الاستفادة من استخدامها للأنظمة الإلكترونية في معالجة كافة العمليات واستغلال ذلك لتطبيق أدوات محاسبة التكاليف سواء عن طريق شراء تطبيقات جاهزة أو الاستعانة بالخبراء في تطبيق النظام.

4- الاهتمام بالكفاءات الوطنية العاملة بالمصارف التجارية الليبية والعمل على تطويرها في مجال محاسبة التكاليف المصرفية، وذلك عن طريق تكثيف الدورات التدريبية اللازمة.

5- العمل على تعزيز إدراك المسؤولين في المصارف التجارية الليبية لأهمية الدور الذي يلعبه تطبيق أدوات محاسبة التكاليف وانعكاساته الإيجابية على المصارف في توفير المعلومات الملاءمة التي تساعد المديرين على القيام بوظائفهم كالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، في ظل التطورات الحديثة في العمل المصرفي والمنافسة بين المصارف إقليمياً وَعَالَمِيًّا.

6- قيام الأكاديميين والمهنيين والدارسين في مجال محاسبة التكاليف بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في قطاع المصارف التجارية الليبية، وذلك من أجل تطبيق أدوات محاسبة التكاليف للاستفادة منها في ترشيد القرارات الإدارية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

أ/الكتب:

1- حميدان، عدنان عباس، وآخرون(2002) **الإحصاء التطبيقي**، دار تشرين للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.

2- ذياب، سهيل(2005)، **مناهج البحث العلمي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3- جودة، محفوظ(2009) **التحليل الإحصائي باستخدام "SSPS"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- هاشمي، محمد الطاهر(2010) **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

ب/الرسائل العلمية:

1- أبوعودة، علي عدنان(2010) أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2- ابوعواد، محمد راجح خليل(2008) أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

3- ارباب، السر عبدالرحيم أحمد(2020) دور أسلوب نظام التكاليف على أساس النشاط في قياس تكلفة الخدمات المصرفية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

4- باذيب، خالد محمد عمر(2011) مدى فعالية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

5- حامد، علي محمد(2005) العوامل المؤثرة على فعالية أنظمة التكاليف المطبقة في الشركات الصناعية الليبية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

6- عبدالرحمن، سراج الطيب محمد(2016) أثر نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان.

7- عوض، فاطمة رشدي سويلم(2009) تأثير الربط والتكامل بين مقياس الأداء المتوازن(BSC) ونظام التكاليف على أساس الأنشطة(ABC) في تطوير أداء المصارف الفلسطينية، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

8- فيتوري، غادة رمضان(2007) مدى توفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

9- مدهون، خالد محمد(2011) نظام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية ودوره في تسعير الخدمات المصرفية، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

10- وشاح، فراس محمد(2010) مدى قدرة البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

ج/المجلات والدوريات والمقالات العلمية:

1- **الجريدة الرسمية** (2013) وزارة العدل – ليبيا، العدد الخامس.

2- حمودة، نورالدين؛ شتيوي، حسني؛ أحمد، أحمد سعد(2014)، مدى إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف العاملة في ليبيا، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، جامعة الزيتونة، العدد السادس.

3- شريف، بوفاس(2014) إدارة الجودة الشاملة وتنافسية المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للدهن وحدة سوق أهراس، جامعة سوق أهراس، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس عشر، الجزائر.

4- عمران، سمية عمار (2016) معوقات تطبيق نظم التكاليف الفعالة في المصارف التجارية الليبية، **مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية**، العدد الخامس عشر.

5- مدهون، خالد محمد(2015) مدى اعتماد المصارف التجارية على معلومات نظام محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات المصرفية، **مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 12، العدد 2.

6- مصرف ليبيا المركزي(2016)، **إدارة البحوث والإحصاء**، يونيو 2016.

ثانياً/الرسائل باللغة الأجنبية:

Witherite, Jeffrey and Il. Woon Kim. (2006) "Implementing Activity-